



The impact of monetary credit on the money supply rates of the Iraqi economy for the period 2004-2022

*أثر الائتمان النقدي في معدلات عرض النقد للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٤

**أ.م.د. عبد الجاسم عباس على الله

**هبة عدنان علي

Abstract

The study aims to shed light on some economic variables, such as the broad money supply and their impact on bank credit in Iraq using models of econometric variables. The topic of the research we are dealing with is summed up in explaining the nature of bank credit and the theories that address it, as well as explaining its impact on some macroeconomic variables in Iraq. During the period 2004-2022, when the FAR model and the EVIEWS12 program were used as measurement tools, the study reached a set of conclusions, the most important of which is the relationship between cash credit and money supply, meaning that the relationship between cash credit and money supply is a direct relationship, as the banking system in general and commercial banks in general It has the ability to attract deposits and then create deposits derived from these deposits. Therefore, the granting of these deposits by these banks New deposits as advances

*بحث مستل .

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد

and loans this means generating Additional flows into the money supply and thus increase it. This indicates the significance of the model at a significance level of 5%. Also, the estimated parameter for the independent variable reached (0.071), which is positive, and this indicates the direct relationship between monetary credit and money supply. This is consistent with economic theory, as it is known that the device has a great ability to Generating money from the deposits it owns, which leads to an increase in the money supply.

المستخلص : تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية كعرض النقد الواسع وأثرها في الائتمان المصرفي، في العراق باستخدام نماذج متغيرات الاقتصاد القياسي، ويتلخص موضوعه البحث التي نحن بصدها في بيان ماهية الائتمان المصرفي والنظريات التي تطرقت له فضلاً عن بيان تأثيره في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٢، إذ تم استخدام أنموذج FAR وبرنامج EVIEWS12 كوسائل للقياس، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها العلاقة بين الائتمان النقدي وعرض النقد.

أي إن العلاقة بين الائتمان النقدي وعرض النقد هي علاقة طردية، إذ ان الجهاز المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص لديها القدرة على جذب الودائع ومن ثم تكوين ودائع مشتقة من هذه الودائع وبالتالي فإن قيام هذه المصارف بمنح هذه الودائع الجديدة كسلف وقروض هذا يعني توليد تيارات إضافية داخلية لعرض النقد وبالتالي زيادته. وهذا يدل على معنوية النموذج عند مستوى معنوية ٥%، أيضاً فإن المعلمة المقدرة للمتغير المستقل بلغت (٠,٠٧١) وهي موجبة وهذا ما يدل على العلاقة الطردية بين الائتمان النقدي وعرض النقد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية إذ ان من المعروف الجهاز يمتلك قدرة كبيرة على توليد الاموال من الودائع التي يمتلكها مما تؤدي هذه الاموال الاضافية الى تحقيق زيادة في عرض النقد.

١-المقدمة- تعد المصارف إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة وهي تمثل القلب الاقتصادي النابض للبلد، وظيفتها الأساسية قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات والإدارات العامة وإعادة استعمالها لحسابها الخاص بمنح الائتمان والاستثمار والخصم وبقية العمليات المالية الأخرى يؤدي الائتمان المصرفي دوراً حيوياً ومهماً جداً في دعم عملية التنمية

الاقتصادية، اذ بعد وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، حيث يجرى تحويل رأس المال من شخص لديه فائض نقدي إلى شخص بحاجة إلى هذا الفائض، وغير متوافر لديه من أجل استغلاله في عملية الإنتاج واستخدام الموارد البشرية وزيادة إنتاجية رأس المال، وتعد عمليات منح الائتمان. المصرفي هي الوظيفة الرئيسة والهامة التي تقوم بها المصارف التجارية لتحقيق أهدافها فالائتمان يمثل معظم أصول هذه المصارف ويسهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، كما أن منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوافرة للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توافر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى المصرف لذلك ينبغي على المصرف الاحتفاظ بمقدار أمثل من تلك الودائع، والعمل على تنميتها وإدخالها ضمن مجالات أنشطته استثمارية متنوعة، والبحث عن الآليات الصحيحة لاستغلالها بشكل يدعم النمو المستقبلي للمصارف ويحقق أفضل العائدات الممكنة له محقق بذلك نمواً اقتصادياً للبلاد بشكل عام.

٢-المبحث الأول: منهجية البحث

١,٢. مشكلة البحث تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١- ما حجم التأثير الذي تمارسه المتغيرات الاقتصادية الكلية في الائتمان المصرفي المحلي؟ او بالعكس من خلال اختبار سببية كرانجر.

٢- ما الكيفية التي يتم بها توجيه الائتمانات المصرفية، باتجاهات اقتصادية تنموية ذات تأثير ايجابي وفاعل في مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق

٢,٢. فرضية البحث:

١. لعرض النقد بمفهومه الواسع أثر إيجابي في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وفي كلا الأجلين القصير والطويل.

٢. لسعر الفائدة أثر سلبي في الأجل الطويل في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص.

٣. هنالك متغيرات ثانوية (معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تتباين في تأثيراتها بين السلبي والإيجابي في الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص وهذا الأثر يختلف باختلاف طبيعة الأنظمة الاقتصادية والنقدية وكفاءة الأجهزة المصرفية المتبعة في البلد.

٣,٢. أهداف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على الائتمان المصرفي والاثار الذي يمكن أن تتركه بعض المتغيرات الاقتصادية فيه عرض النقد في العراق باستخدام نماذج متغيرات الاقتصاد القياسي.

٤,٢. منهجية البحث-اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والكمي القياسي عن طريق عرض مفاهيم الائتمان المصرفي وكل ما يخص الجانب النظري معززا ذلك بجداول وأشكال بيانية لهذا الموضوع مرفقاً بجانب تطبيقي سيتم فيه استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية لدولتين (جمهورية العراق، والمملكة الأردنية الهاشمية المتوافر عنها البيانات لمدة زمنية أمدها اثنتان وثلاثون سنة وباستخدام حزمة البرامج الجاهزة E - views12 وذلك بهدف تحليل النتائج المتحققة من اختبار تأثير الائتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

٥,٢. حدود البحث

البعد الزمني: اعتمدت الدراسة على بيانات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) أي لمدة اثنتان وعشرون سنة، وهذه المدة من الممكن اعتمادها في الخروج بنتائج مقبولة للعمل الكمي.

البعد المكاني: تكونت عينة الدراسة من البلد (العراق).

٦,٢. هيكلية البحث: للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه ثلاث مباحث تليها استنتاجات وتوصيات وكما يلي:

المبحث الثاني/الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي الوظيفة الرئيسة الثابتة في العمل المصرفي بعد عملية الإيداع لما لها من أهمية التعبير عن نشاط المصرف من جهة ومدى تأثيره في تحقيق مستويات مقبولة في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى فبعد جذب مدخرات الأشخاص الى المصرف يتولى الأخير بتعبئتها الى مجالات الاستخدام الأفضل وأولها الائتمان لذلك يشكل النسبة الأكبر في استخدامات المصرف والمصدر الأول لإيراداته.

أولاً: نشأة الائتمان المصرفي - تعود نشأة الائتمان المصرفي قديماً قدم النقود نفسها إذا وجد المقرض والمقترض منذ عصور قديمة في مجتمعات بدائية. فظهر منذ القدم اشخاص لديهم وفرة من المدخرات تتجاوز حاجاتهم الاستهلاكية وآخرون ليس لديهم أموال تكفي لتلبية احتياجاتهم ومن هنا جاءت الحاجة الى الاقتراض (الاقتراض هو الشكل الأول للائتمان). وباعتبار ان الكتب المقدسة (التوراة والانجيل والقران الكريم) تعد مصدراً أساسياً من مصادر التاريخ ومن هذه الشواهد الثلاث اذ تبين عدة مؤشرات أولها ان الائتمان قد عرف منذ عصور قديمة قبل الميلاد وأشارت العديد من المراجع الى ان مجتمعات بابل وغيرها قد عرفت

الائتمان منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، فقد عرفت الاقتراض وعمليات الرهن واستعمال الصكوك لنقل العقارات والايجارات ونشأت هناك عوائل غنية امتهنت اقراض النقود، والمؤشر الاخر الذي يمكن الركون اليه هو ان الاديان السماوية الثلاث تدعوان تلزم الائتمان عند الحاجة فهي في بعضها تأتي بأفعال امر. ثانياً: مفهوم الائتمان المصرفي . تنوعت وتعددت مفاهيم الائتمان المصرفي شأنه في ذلك شأن الكثير من المفاهيم الأخرى في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، فقد عرف الائتمان بشكل عام بانه (عملية تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها دفعة واحدة أو على اقساط في تواريخ محددة)^(١)، كما يعرف بانه تقديم البنوك كل التسهيلات الائتمانية الممكنة الى افراد وشركات الاعمال المقترضة من أجل تلبية احتياجاتهم التمويلية للأنشطة المختلفة ولآجال محددة ومختلفة مقابل حصول البنوك على عائد معين^(٢) كما يعرف انه العملية التي بمقتضاها يتم إجراء مبادلة قيمة اجل بقيمة عاجلة ، وبعبارة اخرى تكون امام ظاهرة "ائتمان" إذ ما قدم شخص لأخر نقوداً أو شيئاً في صورة سلعة أو خدمة في المستقبل

ثالثاً: أنواع الائتمان المصرفي - يمكن تصنيف الائتمان المصرفي وفقاً لعدد من المعايير كالآتي:

١. الائتمان حسب طبيعة النشاط

- الائتمان الاستثماري: هو عبارة عن القروض التي يحصل عليها المنظمون او المستثمرون من أجل انشاء مشروعات انتاجية ذات راس مال كبير.
- الائتمان التجاري: وهو الائتمان الذي يمنح لتمويل العمليات التجارية الجارية فهو ائتمان قصير الأجل يستخدم لتمويل عمليات رأس المال العامل في شركات الاعمال على ان يتم تسديد تلك الأموال في الموعد المحدد.

(١) فريد بشير - عبد الوهاب الامين ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية ، البحرين - المنامة ، ط ٢ ، ص ص ٢٨٢-٢٨٣ .

(٢) محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ط١، ص١٢٣ .

- الائتمان حسب الآجال

- الائتمان قصير الآجل: وهو الائتمان الذي لا تزيد فترة استحقاقه عن سنة واحدة حيث يختص هذا النوع من الائتمان في تمويل الأنشطة والعمليات التجارية والصناعية والزراعية
- الائتمان متوسط الآجل: تقدم المصارف ائتمان لفترة أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات للأفراد والمؤسسات التي تحتاج الى تمويل عمليات التجديد للأصول الرأسمالية أو لشراء معدات والآلات جديدة وكذلك لتمويل شراء الافراد للسلع المعمرة.
- الائتمان طويل الآجل : هو الائتمان الذي تكون مدته طويلة الآجل أي أكثر من خمس سنوات وبموجب هذا التصنيف ، تحصل الشركات على ائتمان طويل الآجل لتمويل عمليات الاستثمار الثابتة في المؤسسات الصناعية والعقارية والزراعية .

٢. الائتمان حسب ضمانات القروض

- الائتمان الشخصي: وتمنح هذه القروض للأشخاص بغض النظر عن املاكهم، اي تكون السمعة الشخصية لهؤلاء الاشخاص اهم من الاراضي والمباني
- الائتمان العيني: وتمنح هذه القروض للمنشآت والشركات والأشخاص ويشترط فيها تقديم ضمانات عينية تضمن تسديد القرض في حالات الافلاس وعادة ما تكون القروض المضمونة بضمانات النسبة العظمى من القروض مقارنة بالقروض الشخصية التي تكون متدنية بقله التجار والصناعيين الذين يحافظون على سمعتهم الشخصية وعلى علاقات متميزة في السوق التجاري^(٣)

رابعاً: أهمية الائتمان المصرفي - ان للائتمان المصرفي أهمية كبيرة تعود على المصارف نفسها وعلى زبائنهم وعلى الاقتصاد ككل. فعلى مستوى المصرف يعد الائتمان المصدر الاول لإيراداته والأكبر لا رباحه وعلى مستوى الزبائن يعد الائتمان الاسلوب الأفضل لتوفير احتياجاتهم وتحقيق مكاسبهم التجارية.

خامساً: تصنيف الائتمان المصرفي - الائتمان المصرفي كما عرف من قبل هو مختلف العمليات التي يقوم بموجبها البنك بتقديم المساعدة الى عملائه، اما بإقراضهم المبالغ النقدية التي يحتاجون اليها، او بكفالتهم او بالتعهد نيابة عنهم، وفي مقابل ذلك يلتزم العملاء برد اي مبلغ يقدمه البنك بناء على تلك المساعدة مضافاً اليه اجر معين هو عمولة البنك والفائدة التي تعود عليه من تحمل مخاطر هذا الائتمان وعليه يمكن تصنيف الائتمان المصرفي الى نوعين أساسيين هما:

١-الائتمان النقدي - هو الائتمان الذي ينصب على تقديم جميع انواع التسهيلات الائتمانية النقدية وعمليات التمويل المباشر من سلف وقروض وأوراق تجارية مضمومة وحسابات جارية مدينة^(٤) ومن هذه التسهيلات هي:

أ-القروض والسلف - تعد عملية منح القروض بكل اشكالها، النشاط الأساس لتحقيق الارباح في المصارف التجارية. والقرض هو "مبلغ من المال يمنح الى الزبون لغرض معين (يتوافق مع سياسة المصرف) ولمدة محددة وبشروط سداد معينة يتم الاتفاق عليها"

ب- السحب على المكشوف (حساب جاري مدين) - يمكن تعريف السحب على المكشوف بأنه إمكانية المصرف على تمديد سقف التمويل قصير الأجل مع إمكانية استدعاء فورية وعاجلة للمبالغ المسحوبة^(٥).

ج- خصم الأوراق التجارية (خصم الكمبيالات) أن عمليات الخصم التي يجريها البنك على الأوراق التجارية هي التي تمكن التجار من الحصول على المبالغ اللازمة لمعاملاتهم التجارية دون انتظار موعد استحقاق هذه الأوراق،

٢- الائتمان التعهدي - مصطلح متعارف عليه في النظام المصرفي ومن خلال تنميته يتضح بأنه تعهد بالدفع وليس دفعاً فعلياً كما في الائتمان النقدي ومن أكثر اشكاله شيوعاً هما خطاب الضمان والاعتماد المستندي:

(٤) أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ط٢٠١٦، ص٦٧.

(٥) Neale Bill, McElroy Trefor: Business finance, person Edition imited, London, 2004, p467.

أخطاب الضمان - هو تعهد كتابي غير مشروط صادر من البنك بناء على طلب عميله ولصالح طرف آخر (المستفيد) يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ محدد للمستفيد عندما يدخل احد عملاء البنك في مناقصة أو مزايمة فيتعين عليه ان يدفع تأمين دخول ٢% تزداد الى ٥% في حالة رسو المناقصة او المزايمة عليه،

٢- الاعتماد المستندي- هو عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (الأمر بفتح الاعتماد) لصالح شخص آخر (المستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة او معدة للنقل، ويعتبر الاعتماد المستندي مستقلاً عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه، ويبقى البنك اجنبياً عن هذا العقد.

سادساً: محددات الائتمان المصرفي - ان السياسة المالية التي تتبعها المصارف في عملية التسليف والتي تتضمن تنويع وتوزيع المخاطر المترتبة على عملية التسليف. كما ان المصارف تضع قيوداً قصوى لما يمكن تسليفه للعميل الواحد واعطاء سقفاً وكذلك تضع حدود بحجم القرض الممنوح لكل من القطاعات الاقتصادية المختلفة. والمحددات أو القيود الخاصة بالظروف الاقتصادية والائتمانية حيث تقوم البنوك بتنمية نشاطاتها في اوقات الرواج الاقتصادي وتقلل من اهتماماتها في اوقات الانكماش كما ان قدرة المصارف ورغبتها على منح الائتمان تتأثر بوضعها المالي وسياستها الموضوعة من قبل البنك المركزي.

المطلب الثاني/ عرض النقد (المفهوم – والجدل الفكري)

١- مفهوم عرض النقد - تعد النقود أداة لقياس القيم والوفاء بالالتزامات، إذ عرفها كينز Keynes بأنها كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات بوصفه قبولاً عاماً ووسيطاً للمبادلة فضلاً عن استخدامها لحفظ القوة الشرائية^٦، ومن مفاهيم عرض النقد وهي: -
أ- المفهوم الضيق لعرض النقد (M1) - هو جميع وسائل الدفع المستخدمة في تسوية المعاملات المالية المختلفة بين الأفراد في مدة زمنية معينة^٧، ويعبر عنه بالكتلة النقدية، ويدخل فيه النقود المستخدمة جميعها في التداول التي تصدرها المؤسسات المالية التي من شأنها القدرة في خلق

النقد ^٨ ، وبهذا المعنى فإنه يشمل العملة المتداولة و الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب العائدة للقطاع الخاص ولدى المصارف التجارية ،

ب. المفهوم الواسع لعرض النقد (M2) - ويطلق عليه بالسيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية والعملة في التداول مضافاً اليه الودائع الآجلة أو الودائع الزمنية (أشباه النقود) *وغالباً تسمى بالودائع الادخارية لدى المصارف التجارية،

ج- عرض النقد بالمعنى الأوسع M3 - ينصرف هذا المفهوم الى تحديد عرض النقد على اساس السيولة المحلية التي يطلق عليها (M2) بالإضافة الى الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية. إذ تم اضافة هذا المفهوم نتيجة التطور الكبير في المجال النقدي والمالي فضلاً عن التطور الاسواق المالية.

٢-العوامل المؤثرة في عرض النقد

أ. التغير في نسبة الاحتياطي القانوني - وهي النسبة التي تحتفظ بها المصارف لتغطية ودائع الجمهور لديها أو لمواجهة السحوبات النقدية وبالتالي لتأمين سيولة الجهاز المصرفي

ب. تغيرات حجم العملة في التداول - إن في حالة رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالنقد بوصفه عملة بدلاً من الودائع المصرفية مع بقاء العملة المصدرة ثابتة ^٩ من جهة، قيام الحكومة بالاقتراض مباشرة من البنك المركزي الذي بدوره يقوم بإصدار كميات جديدة من العملة عند عجز الحكومة لتمويل موازاناتها العامة من إيراداتها من جهة أخرى

ج. الاحتياطات الفائضة والوعي الادخاري - ان رغبة المصارف التجارية بالاحتفاظ باحتياطات فائضة او الطلب عليها تحدد من استخدامها لمنح القروض أو خلق نقد ائتمانية،

٣-الجدل الفكري لتفسير عرض النقد - ينظر الكلاسيك الى أن التغير في عرض النقد هو المتغير النقدي الوحيد الذي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي لاسيما على الرقم القياسي للأسعار. ^{١٠} إذ يرى الاقتصادي (فيشر) إن أي زيارة في عرض النقود اي سوف تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار وبالنسبة نفسها. ^{١١} وفي الوقت الذي اشارت فيه النظرية

^{١١} فريد بشير - عبد الوهاب الامين، اقتصاديات النقود والبنوك، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، البحرين - المنامة، ط ٢، ٢٠٠٨، ص ص ٢٨٢-٢٨٣.

الكلاسيكية على ان تغييرات عرض النقود غير قادرة على احداث تغييرات في المستوى الحقيقي للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والدخل فضلاً عن سعر الفائدة^{١٢}.

وبعد ازمة عام ١٩٢٩ جاءت المدرسة الكينزية كرد فعل لحداية النقود الذي افترضته المدرسة الكلاسيكية، إذ يرى كينز بأن عرض النقد يتكون من النقود الورقية والمعدنية ونقود الودائع بوصفها النسبة الأكبر من حجم الكتلة النقدية المتداولة، لذا فهي متغير خارجي يجري تحديدها من قبل السلطة النقدية، وتكون النقود مستقلة عن سعر الفائدة، وبالتالي فان عرض النقد غير مرن تجاه تغييرات سعر الفائدة^{١٣}. وبذلك يرى الكينزيون بأن عرض النقد يتكون من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع تحت الطلب فضلاً عن الودائع الزمنية^{١٤}.

كما اشار فريدمان ايضاً في هذا الزيادة في عرض النقود سيؤدي الى زيادة متماثلة في الطلب الكلي، ففي الأمد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زياده في الانتاج والاسعار معاً وفي حين إن الزيادة في المعروض النقدي ستؤدي بشكل رئيسي الى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الامد الطويل^{١٥}.

المبحث الثالث/ علاقة الائتمان النقدي وعرض النقد

يمثل عرض النقد مجموع وسائل الدفع المتداولة داخل الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة. تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى زيادة الأرصدة القابلة للإقراض، كون إن التوسع النقدي سيولد قوى قد تعكس الانخفاض في أسعار الفائدة، فنتائج هذه السياسة ستؤدي إلى نمو الأنفاق الجاري، وبذلك سيزداد الطلب الكلي والدخل النقدي مما يؤدي إلى رفع الطلب على الأرصدة القابلة للاقتراض مما يولد ضغطاً لرفع سعر الفائدة^{١٦}.

ويعد التغير في عرض النقد أحد المؤشرات المباشرة في تغير سعر الفائدة، فكلما كانت الأموال الحرة القابلة للإقراض في المصارف كبير كلما كان التوجه نحو تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الائتمان الاستثماري خاصة في ظل وجود بيئة استثمارية جيدة^{١٧}. والعكس صحيح، أي كلما كانت الأموال القابلة للإقراض في المصارف قليلة يكون التوجه نحو رفع سعر الفائدة للتقليل

^{١٢} مصطفى رشدي شيحة الاقتصاد النقدي والمصرفي الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٥، بيروت. ص ٣٠٤.

^{١٤} عباس فاضل رحيم واخرون، العمليات المصرفية، مطبعة العدالة، العراق-بغداد، ط١، ٢٠١٧، ص ص ٨١-٨٢. ١٦٩.

^{١٥} بشار سعدي عبد اسود و جواد كاظم البكري العلاقة التبادلية بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤) باستخدام سببية جرانجر ، جامعة بابل مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية المجلد ٩ العدد ٢٠١٧، ص ١٣٠.

^{١٦} James Jawar Tinney and Richard Strobe، Macroeconomics between public and private choice ، translated by Abdel-Fattah and others، Dar Al-Marikh ،Riyadh .

^{١٧} الحو أرني، أكرم محمود، عبد الرزاق حسن، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٦، ص ٨.

من الائتمان الاستثماري، ويؤثر عرض النقد بدوره على معدل التضخم فيؤدي التغير في عرض النقد إلى التغير في المستوى العام للأسعار الذي يرافقه عادة تغير في مستويات سعر الفائدة، وبعد عرض النقد أحد أهم الأدوات تأثيراً على أسعار الفائدة داخل الاقتصاد، فكلما ازداد عرض النقد انخفض سعر الفائدة، وكلما انخفض عرض النقد ارتفع سعر الفائدة^{١٨}.

وإن العلاقة بين عرض النقد والائتمان المصرفي هي علاقة طردية، فكلما اتخذ البنك المركزي سياسة نقدية توسعية سيؤدي إلى زيادة عرض النقد بدافع تخفيض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة مقدرة المصارف التجارية في منح الائتمان المصرفي إلى الزبائن لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية من ثم يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي وهذا الأمر سيجفز الوحدات الانتاجية إلى زيادة انتاج السلع والخدمات بشكل عام والرأسمالية بشكل خاص، ومن ثم ستزداد الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ويرتفع معدل النمو الاقتصادي.

تعد مساهمة البنوك التجارية في خلق النقود موازياً لمساهمة البنك المركزي في ذلك فعندما تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع التي تعتبر المصدر الأساسي للاهتمام المصرفي ومن ثم تقوم بتجميع هذه المدخرات بحيث تتناسب نسبة احتياطي النقد القانوني طردياً مع الودائع وتتناسب الودائع طردياً مع حجم الاحتياطات الأولية لدى البنوك إذ يعتمد توسع توسيع البنوك التجارية لقروضها عن طريق مضاعف الائتمان* لذلك تقوم البنوك التجارية بتجميع المدخرات ومن ثم اعاده المتبقي من هذه المدخرات بعد استقطاع نسبة الاحتياطي النقد القانوني وفي حاله الظرف الاعتيادية يجري اغراضها الى الافراد لأغراض القيام بالمشاريع المختلفة ومن ثم يقومون الافراد الحاصلين على الائتمان في مباشرة باستخدامها لأغراض استهلاكية او استثمارية مما يعني زياد العملة من زيادة الايداعات ومن ثم السحب عليها بالصكوك .

اما إذا قام الشخص الحاصل على القرض لدى مصارف تجارية اخرى مما يعني زيادة الاصول وخلق الودائع المشتقة عن طريق نقل الاحتياطات الإضافية الى مصارف اخرى والتي تستخدمها في عقد قروض إضافية ومن ثم خلق دخول إضافية.

المبحث الثاني/تحليل تطور الائتمان النقدي وعرض النقد في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

المطلب الأول/ تطور الائتمان النقدي - ويمكن توضيح نشاط الجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٢٢- ٢٠٠٤) عبر ملاحظة كفاءة المصارف التجارية عند منح الائتمان النقدي، أذ شهدت

^{١٨} جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المصرفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ١٨٣.

هذه المرحلة تغييراً جذرياً في التعليمات والضوابط في منح الائتمان النقدي عن طريق رفع السقوف الائتمانية إذ تمنح المصارف التجارية الائتمان النقدي باعتباره قليل المخاطرة وكذلك لتقليل اثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في العراق، فالمصارف التجارية تفضل هذا النوع من الائتمان قصير الاجل لأن المصارف لا ترغب في منح الائتمان الأعراض استثمارية تستمر لمدة طويلة مما يجعلها تتعرض الى المخاطر الائتمانية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومخاطر التضخم والمخاطر الاخرى. ويمكن معرفة التطور الذي حدث في رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

اذ نلاحظ عبر نتائج الجدول (١) الذي يبين التوزيع القطاعي للائتمان النقدي على القطاعي (العام والخاص) أن إجمالي الائتمان النقدي بلغ (٨٢٤٦٧٣) مليون دينار عام (٢٠٠٤) وشكل الائتمان الممنوح الى القطاع العام ما نسبته (٢٤,٨%) من إجمالي الائتمان النقدي في حين شكل الجهاز الخاص نسبة (٧٥,٢%).^{١٩}

واستمر الائتمان النقدي الممنوح بالزيادة ففي عام (٢٠٠٦) بلغ إجمالي الائتمان (٢٦٦٤٨٩٨) مليون دينار مقابل (4587454) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وذلك بسبب قيام المصارف بمنح سلف لموظفيها وتقديم القروض السكنية والاستهلاكية لشريحة كبيرة من المواطنين^{٢٠}، ويذهب اغلب الائتمان المقدم الى الجهاز الخاص إذ سجل رصيد الائتمان المقدم له (١٨٨١٠١٤) مليون دينار أي بنسبة مساهمة (٧٠,٦%) من إجمالي الائتمان في عام (٢٠٠٦) مقابل (٢٨٧٩٥٠) مليون دينار أي بنسبة مساهمة (٥٥,٣%) في عام (٢٠٠٥)، في حين بلغ الائتمان المقدم الى القطاع العام في عام (٢٠٠٦) ما يقارب (٧٨٣٨٨٤) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٢٩,٤%) مقابل (٧٦٧١٦٣) مليون دينار وبنسبة مساهمة هي (٤٤,٧%) في عام (٢٠٠٥) كما استمرت المصارف التجارية بنشاطها في منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية كافة ويرجع السبب في ذلك الى ابقاء البنك المركزي على اسعار فائدة منخفضة البالغ (٧%) لعام (٢٠٠٥) كجزء من سياسته النقدية التي يمثل احد أهدافها في تحفيز النشاط الاقتصادي عبر تخفيض كلفة الأموال على المصارف ومن ثم تشجيعها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة إذ شهد العامان (٢٠١٣-٢٠١٤) ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الائتمان إذ سجل الرصيد الإجمالي للائتمان النقدي خلال عام (٢٠١٤) (٣٤١٢٣٠٦٧) مليون دينار مقابل (٢٩٩٥٢٠١٢) مليون دينار في عام (٢٠١٣) وسجل الائتمان المقدم للقطاع العام مبلغ

١ البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة السنوية للاستقرار المالي، ٢٠١٦، ص ٧٨.

(١٦٣٧٧٩٢٦) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٤٨%) عام (٢٠١٤) في حين بلغت قيمة الائتمان لعام (٢٠١٣) للقطاع العام (١٣٠٠٤٤٧٩) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٤٣,٤%). اما قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص فقد بلغت (١٧٧٤٥١٤١) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٥٢%) في عام (٢٠١٤) ولكن كانت قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (١٦٩٤٧٥٣٣) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٥٦,٦%) لعام (٢٠١٣) واستمر رصيد الائتمان النقدي الممنوح بالزيادة خلال القيم والأعوام على التوالي^{٢١}.

(٦٠٥٧٦٠١٤, 37٤٢٠٥٢٥١١, 52971508, ٣٨٤٨٥٦٧٢, ٤٩٨١١٧٧) مليون دينار (٢٠٢٢-٢٠٢١-٢٠٢٠-٢٠١٩-٢٠١٨)، يرجع سبب الزيادة في حجم الائتمان النقدي إلى سياسة البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر الفائدة الى (٤%) وقد استمرت بالزيادة حتى عام (٢٠٢٢) وهي مدة البحث وقد ساهمت المصارف بزيادة الإقراض للمواطنين والمشروعات كما تضمن الجدول (١) توضيح معدلات النمو السنوية لمجموع الائتمان النقدي خلال مدة البحث لتوضيح نسب الزيادة والانخفاض لإجمالي الائتمان النقدي. ولتوضيح التوزيع القطاعي للائتمان النقدي (الجهاز الحكومي المؤسسات العامة، الجهاز الخاص) للمدة من (٢٠٢٢-٢٠٠٤) وأن للقطاع الخاص دوراً مهماً وبارزاً أكثر من الجهاز العام ولسنوات البحث كافة ومن ثم تأتي الحكومة المركزية اما المؤسسات العامة فقد امتازت بتذبذبها خلال مدة البحث.

وتشمل مجموعة من التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تتضمن القروض والسلف فضلاً عن الأوراق التجارية المخصومة، إذ يوضح الجدول (١) إجمالي الائتمان النقدي المصرفي ونموه للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤) فقد أسهم هذا الائتمان بشكله الإجمالي سواء الممنوح منه للقطاع الخاص ام الممنوح منه للقطاع العام بنسب متفاوتة كانت تتجه نحو الزيادة المستمرة لاسيما خلال السنوات (٢٠٢٠-٢٠١١) باستثناء تحقيقه نسبة اسهام عالية خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠٠٤) بسبب عدم الاعلان عن بيانات الائتمان التعهدي خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٤) ، وكان اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان النقدي متفوقاً في متوسط المدة كلها اذ بلغ نحو ٦١% مقارنة واسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام البالغ نحو ٣٩% ، وعلى الرغم من تفوق الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فانه سجل تراجعاً من نسبة اسهام بلغت نحو (٧٥,٢ %) عام ٢٠٠٤ الى نسبة ٥٢ % عام ٢٠٢٠ لأسباب ترتبط بالظروف الامنية

٢ البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة السنوية للاستقرار المالي، ٢٠١٦، ص ٧٨.

والاقتصادية لاسيما بعد عام ٢٠١٤، وان كان متفوقاً نظراً لزيادة عدد المصارف الاهلية والاجنبية واسهامها في تقدير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص اذ يعزى التراجع في اسهامه ما بعد عام ٢٠١٥ ولغاية عام ٢٠١٦ بشكل رئيس إلى الظروف التي مر بها العراق والمتمثلة بسيطرة تنظيم العصابات الإرهابية على بعض المحافظات العراقية التي من شأنها أن تفوض دور القطاع الخاص في ممارسة نشاطه الاقتصادي وبالتالي انخفاض الممنوح له من المصاريف المحلية، الا انه وبعد استقرار الوضع الأمني بعد طرد التنظيمات الارهابية بدأت المصارف التجارية بالتوجه نحو منح الائتمان لاسيما للقطاع الخاص ودلالة ذلك هو زيادة اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من (٥٠) عام ٢٠١٩ الى (٥٢) عام ٢٠٢٠، وبعد ذلك مؤشراً جيداً على انخفاض أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، ومع ازدياد نسبة الائتمان المتعثر في هذا القطاع إلى اجمالي الائتمان النقدي، إذ بلغ (١٠,٠٨%) عام ٢٠٢٠ بعد ما كان (٩,٩%) عام ٢٠١٩ مما يعني أن هنالك زيادة بالمخاطر على النظام المصرفي وإن لم تشكل خطراً كبيراً حالياً، ولكن من الممكن ان تكون ذات مخاطر عالية على النظام المصرفي في حالة عدم الغاية في هذه المخاطر.

الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع والنوع للمدة (٢٠٠٤ -

(٢٠٢٢) (مليون دينار)

السنوات	الحكومة العامة ١	المؤسسات العامة ٢	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام ٣	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ٤	اجمالي الائتمان النقدي ٥ ٤+٣	معدل التغير السنوي % ٦	نسبة مساهمة القطاع العام ٧ %	نسبة مساهمة القطاع الخاص ٨ %
2004	14070	190336	204406	620267	824673	—	8.24	75.2
2005	135754	631409	767163	950287	1717450	108	7.44	55.3
2006	24445	759439	783884	1881014	2664898	55.2	4.29	70.6
2007	16595	1054992	1071587	2387433	3459020	29.8	31	69
2008	33771	575382	609153	3978301	4587454	32.6	3.13	86.7
2009	399389	644506	1043895	4646167	5690062	24	3.18	81.7
2010	2308382	886022	3194404	8527131	11721535	106	3.27	72.7
2011	7349951	1637817	8987768	11365371	20353139	73.6	2.44	55.8
2012	7668063	6120523	13788586	14650102	28438688	39.7	5.48	51.5
2013	6377684	6626795	13004479	16947533	29952012	5.32	4.43	56.6
2014	8367709	8010217	16377926	17745141	34123067	13.9	48	52
2015	10879901	7802727	18682628	18070058	36752686	7.71	8.50	49.2
2016	11615969	7 383 184	18 999 153	18 180 970	37180123	1.16	1.51	48.9
2017	11279281	7 221 255	18 500 536	19 452 293	37952829	2.08	7.48	51.3

52.5	5.47	1.4	38485672	20 216 073	18 269 599	2 674 220	15595379	2018
50	50	9.27	42052511	21 042 213	21 010 298	2 654 868	18355430	2019
51.9	1.48	18.5	49817737	25 866 652	23 951 085	2 717 075	21234010	2020
55.8	2.44	6.33	52971508	29578293	23 393 215	4169687	19223528	2021
٥٧,٨	٤٢,١	١٤,٣	٦٠٥٧٦٠١٤	٣٥٠١٦٥٣٢	٢٥٥٥٩٤٨٢	٣٥٧٥١٠٢	٢١٩٨٤٣٨٠	٢٠٢٢

المصدر: العمود (١-٢-٣-٤-٥) بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة

(٢٠٢٢-٢٠٠٤)

-العمود (٦-٧-٨) من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة

(٢٠٢٢-٢٠٠٤)

- تم استخراج الأهمية النسبية لكل قطاع بالنسبة للاتتمان النقدي عبر المعادلة الآتية:

(الأهمية النسبية للقطاع لسنة معينة = مقدار الائتمان النقدي الممنوح للقطاع للسنة ÷ إجمالي

الائتمان النقدي للسنة نفسها)

المطلب الثاني / تطور عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٤

اتبع البنك المركزي بعد حصوله على الاستقلالية التامة عن السلطة التنفيذية بموجب القانون رقم 56 لسنة 2004 قانون جديد يهدف الى الحفاظ على استقلاله وقيامه بالدور المطلوب في الانتقال إلى اقتصاد السوق بوصفه ركناً أساسياً من أركان المهمات الانتقالية للاقتصاد الوطني وأيضاً أصدرت عملة وطنية موحدة ذات مواصفات دولية، وتعزيز الثقة بالعملة المحلية من خلال استبدال العملة القديمة بعملة جديدة ذات مواصفات عالية يصعب تزيفها ونيل ثقة الافراد بها، أن السياسة النقدية التي ينتجها البنك المركزي العراقي في إطار مهامه للتحكم وإدارة السيولة المحلية تسعى الى جعل معدلات نمو عرض النقد تتناغم مع قدرات الاقتصاد الإنتاجية اي مع التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ليتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد أي تحقيق معدلات نمو مرغوبة^{٢٢}.

^{٢٣} أما عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 فقد سجل معدلات نمو واضحة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، إذ سجل في عام 2004 11498148 مليون دينار، نلاحظ ان عرض النقد خلال مدة الدراسة في تزايد مستمر نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية وكذلك ارتفاع إيرادات النفط مما أدى الى زيادة الموجودات الأجنبية وتحسن المركز النقدي للحكومة وهذا أعطى الحكومة الفرصة لتمويل نفقاتها العامة بشقيها الجاري والاستثماري وذلك من خلال تحويل الموجودات الأجنبية الى العملة المحلية واستبدال العملة القديمة بعملة وطنية جديدة، نلاحظ في عام 2014

^{٢٢} حيدر نعمة بخيت - فريق جواد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة ٢٠٠٩-١٩٩٧، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص ٢١٦.

قد ارتفع عرض النقد الواسع الى 90566930 مليون دينار وبمعدل نمو 4.3% مقارنة بعام 2013 على الرغم من انخفاض صافي الموجودات الاجنبية نتيجة لانخفاض اسعار النفط ويعود ذلك الى الاثر التوسعي لصافي ديون القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

وفي عام (٢٠١٥) فقد انخفض عرض النقد الى (٨٤٥٧٢٢٧٢) مليون دينار وبمعدل تغير سنوية قدره (٩,١٠%) بسبب انخفاض الودائع الجارية وسعي البنك المركزي الى تحقيق الاستقرار النقدي. كذلك انخفض الائتمان المصرفي الى (٧٧٢٨٥٨٣٤) مليون دينار بسبب اقراض المصارف التجارية القطاع الحكومي لتمويل العجز في الموازنة العامة نتيجة انهيار اسعار النفط وتراجع الايرادات النفطية لدى البنك المركزي العراقي عام ٢٠١٥. وفي عام 2016 نلاحظ ارتفاعاً كبيراً لعرض النقد الواسع اذ بلغ 87941853 مليون دينار وبمعدل نمو 6.6% مقارنة بعام 2015 ويعزى سبب هذه الزيادة في عرض النقد الواسع نتيجة زيادة مكوناتها الاساسي M1 اذ بلغ ٧٠٧٣٣٠٢٧ مليون دينار مقارنة بعام 2015، ونلاحظ في عام ٢٠١٧ انخفاض عرض النقد بالمفهوم الواسع الى 58476343 مليون دينار نتيجة لانخفاض عرض النقد بالمفهوم الضيق

اما في عام 2018 فقد ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع الى 95390725 مليون دينار وبمعدل نمو 8.6% بسبب زيادة M2 وارتفاع اسعار النفط واستمر بالارتفاع حتى وصل في عام ٢٠٢٢ الى ١٦٨١٢٧٦٥٤ ومعدل نمو ٢٠,٤% كما يلاحظ ان الزيادات المطلقة في عرض النقد (M2) كانت اكبر من الزيادات المتحققة في عرض النقد (M1) وهذا يشير الزيادة حركة الاستثمار في الودائع الزمنية التي تعد اصلاً شكل من اشكال الاستثمار التي تدر عائد.

تطور عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤) (مليون دينار)

السنوات	العملة في التداول (١)	الودائع الجارية (٢)	عرض النقد (M1) (٣)	ودائع اخرى وتوفير وثابتة (٤)	عرض النقد (M2) (٥) (+٣)	معدل التغير السنوي (M2) (٦)
2004	2985681	7162945	10148626	1349522	11498148	-
2005	2286288	9112837	11399125	3260225	14659350	27.4
2006	4491961	10968099	15460060	5590189	٢١٠٥٠٢٤٩	43.5
2007	7489467	14231700	21721167	5198829	26919996	27.8
2008	9697432	18492502	28189934	6671993	34861927	29.5
2009	15524351	21775679	37300030	8055259	45355289	30.0
2010	27401297	24342192	51743489	8545679	60289168	32.9
2011	34186568	28287361	62473929	9593380	72067309	19.5
2012	33142224	30593467	63735691	11600257	75335948	4.5
2013	38835511	34995453	73830964	13695621	87526585	16.1
2014	36620855	36071593	72692448	17874482	90566930	3.4

2015	34757894	34855256	69613150	14914122	84527272	-8.9
2016	33448722	42075230	75523952	14942418	90466370	6.6
2017	36643275	40343309	76986584	15870463	92857047	5.5
2018	37330917	40498067	77828984	17561741	95390725	2.7
2019	39132397	47638603	86771000	16670131	103441131	8.4
٢٠٢٠	59987098	43366458	١٠٣٣٥٣٥٥٦	16552704	١١٩٩٠٦٢٦٠	١٥,٩
٢٠٢١	71526054	48417963	١١٩٩٤٤٠١٧	19941961	١٣٩٨٨٥٩٧٨	١٦,٦
٢٠٢٢	82031742	64456183	١٤٦٤٨٧٩٢٥	21803447	١٦٨٢٩١٣٧٢	٢٠,٣

المصدر:

العمود (١, ٢, ٣, ٤, ٥) البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، سنوات مختلفة.
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية لسنوات متفرقة.
العمود (٦) معدل التغير من احتساب الباحثة.

المبحث الثالث /القياسي أثر الائتمان النقدي بعرض النقد

١. العلاقة بين الائتمان النقدي وعرض النقد: إن العلاقة بين الائتمان النقدي وعرض النقد هي علاقة طردية، إذ أن الجهاز المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص لديها القدرة على جذب الودائع ومن ثم تكوين ودائع مشتقة من هذه الودائع وبالتالي فإن قيام هذه المصارف بمنح هذه الودائع الجديدة كسلف وقروض هذا يعني توليد تيارات إضافية داخلية لعرض النقد وبالتالي زيادته.

٢. معادلة الائتمان النقدي وعرض النقد

$$U_t + Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X$$

حيث أن:

X : الائتمان النقدي

Y₂ : عرض النقد

β₀ ، β₁: تمثل المعلمات المقدرة.

U_t : حد الخطأ

ب- تحديد مدة الابطاء المثلى وتقدير نموذج VAR للمتغيرات (X ، Y₂)

يوضح الجدول وبعد تحديد مدة الابطاء الأمثل للمتغيرات (X ، Y₂) تبين أن مدة الابطاء الأمثل وفق معيار اكايك وشوارتز وهنالك كوين هي فترتين ابطاء.

الجدول مدة الابطاء المثلى للمتغيرات (Y2 ، X)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: X Y2						
Exogenous variables: C						
Date: 10/06/23 Time: 15:19						
Sample: 2004S1 2022S1						
Included observations: 32						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1135.782	NA	2.62e+28	71.11141	71.20301	71.14177
1	-1010.337	227.3693	1.33e+25	63.52108	63.79591	63.61218
2	-993.9292	27.68881*	6.13e+24*	62.74557*	63.20362*	62.89740*
3	-993.6538	0.430251	7.81e+24	62.97836	63.61962	63.19092
4	-989.8651	5.446296	8.04e+24	62.99157	63.81604	63.26486
5	-988.4755	1.823834	9.73e+24	63.15472	64.16241	63.48874

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الجدول يلاحظ وبعد تقدير نموذج VAR ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٩٩%) وهذا يعني ان (٩٩%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع هي سببها تغيرات في المتغير المستقل اما (١%) فهي تعود لمتغيرات غير داخلية في النموذج ، كذلك فإن قيمة اختبار (F) بلغت (٢١٨١) وهذا يدل على معنوية النموذج عند مستوى معنوية ٥% ، أيضا فإن المعلمة المقدرة للمتغير المستقل بلغت (٠,٠٧١) وهي موجبة وهذا ما يدل على العلاقة الطردية بين الائتمان النقدي وعرض النقد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية اذ ان من المعروف الجهاز يمتلك قدرة كبيرة على توليد الاموال من الودائع التي يمتلكها مما تؤدي هذه الاموال الاضافية الى تحقيق زيادة في عرض النقد .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا - الاستنتاجات:

١. تم اثبات فرضية البحث، وهي ان الفرضية المفسرة للعلاقة بين الائتمان النقدي وعرض النقد هي الفرضية الكينزية أي ان الاقتراض الحكومي الداخلي يحفز ويحشد الائتمان الخاص وبدعمه.

٢. هيمنة المصارف الحكومية على الجهاز المصرفي العراقي اذ تشكل نسبة تتجاوز ٨٠%.

٣. ضعف الائتمان المقدم للقطاع الخاص ويرجع ذلك إلى تخلف الجهاز المصرفي العراقي بشكل عام واقتصار نشاط المصارف التجارية الخاصة على بيع وشراء العملة الأجنبية على حساب نشاط منح الائتمان.

ثانيا- التوصيات:

١. معالجة أوجه الخلل في العملية الائتمانية لتعزيز آلية انتقال السياسة النقدية وتعبئة ونمو الائتمان الخاص، لا سيما لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
٢. إنشاء مكاتب خاصة للائتمان المصرفي تحت اشراف البنك المركزي العراقي طريقة لتحسين كفاءتها، وحوكمتها، وبالتالي جدارة الائتمان من أجل تعزيز توافر ونشر المعلومات الائتمانية.
٣. تقديم ضمانات للمصارف التجارية من قبل البنك المركزي العراقي حتى لا تتردد في تقديم الائتمان للقطاع الخاص وأحدى هذه الخيارات هو إنشاء خطط ضمان ائتمان)

المصادر

القسم الاول: المصادر العربية

اولاً: الكتب

١. فريد بشير – عبد الوهاب الامين ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية ، البحرين - المنامة، ط ٢ ، ص ص ٢٨٢-٢٨٣ .
٢. محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ط١.
٣. أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ط١، ٢٠١٦،
٤. فريد بشير – عبد الوهاب الامين، اقتصاديات النقود والبنوك، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، البحرين - المنامة، ط ٢ ، ٢٠٠٨ ،
٥. مصطفى رشدي شيحة الاقتصاد النقدي والمصرفي الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٥، بيروت.
٦. عباس فاضل رحيم واخرون، العمليات المصرفية، مطبعة العدالة، العراق- بغداد، ط ١ ، ٢٠١٧،

٧. الحو أرني، أكرم محمود، عبد الرزاق حسن، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٦، جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المصرفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2015،

٨. حيدر نعمة بخيت - فريق جواد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة ٢٠٠٩-١٩٩٧، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، ص ٢١٦.

ثانياً: المجالات

١. بشار سعدي عبد اسود و جواد كاظم البكري العلاقة التبادلية بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤) باستخدام سببية جرانجر ، جامعة بابل مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية المجلد ٩ العدد ٤، ٢٠١٧،

ثالثاً: التقارير السنوية

(١) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة السنوية للاستقرار المالي، ٢٠١٦،

2) <https://cosit.gov.io/ar/>

القسم الثاني: المصادر الاجنبية

- 1) Michael B, Chatles. Macroeconomics second edition, Oxford university press Inc: New York 1998.
- 2) Neale Bill, McElroy Trefor: Business finance, person Edition imited, London, 2004,.
- 3) James Jawar Tinney and Richard Strobe, Macroeconomics between public and private choice ,translated by Abdel-Fattah and others, Dar Al-Marikh ,Riyadh^